دراسات اقتصادية إسلامية
المجلد ١٢ ، العدد ٢
محرم ١٤٢٦هـ

علم الاقتصاد الإسلامي : دراسة منهجية مقارنة مع علم الاقتصاد الوضعي

إعداد
عبد الرحيم عبد الحميد الساعاتي*

ملخص البحث :

أدى اختلاف الكتاب في الاقتصاد الإسلامي حول تعريف لعلم الاقتصاد الإسلامي إلى الاختلاف حول منهجية دراسته، وتسبب ذلك في تشتت الكتابات وعدم اتساقها، وبالتالي عدم ظهور معالم النظرية الاقتصادية الإسلامية الأصيلة. لذلك وجدت حاجة ماسة إلى وضع طريقة واضحة في أصول البحث الملائم لعلم الاقتصاد الإسلامي. يهدف البحث إلى تقييم منهجية دراسة الاقتصاد الإسلامي، واقتراح منهجية لتأصيل بناء علم الاقتصاد الإسلامي والنظرية الاقتصادية الإسلامية. ولتحقيق ذلك ناقش البحث موضوع علم الاقتصاد، ومنهجية دراسته في المدارس الاقتصادية المختلفة، وخلص إلى أن موضوع علم الاقتصاد اختلف باختلاف المراحل الاقتصادية للمجتمعات التي نشأت فيها النظرية، وأهداف وقيم النظام الاقتصادي، أما بالنسبة للاقتصاد الإسلامي فاختلف الكتاب بين نافٍ وجود علم اقتصاد إسلامي، إلى مثبتٍ وجوده، مختلطاً بالقيم الدينية والأخلاقية، وبالتالي لم يكن هناك اتفاق حول منهجية دراسته. كما اقترح البحث منهجية لتأصيل بناء علم الاقتصاد الإسلامي، والنظرية الاقتصادية الإسلامية.

١- علم الاقتصاد المنهجية والموضوع:

لم يكن هناك اتفاق بين العلماء على المنهجية التي يجب أن تتبع في دراسة علم الاقتصاد، إذ اختلفت باختلاف المدارس الاقتصادية التي تأثرت بالمراحل الاقتصادية التي مرت بها المجتمعات، وبالمشكلات الاقتصادية في تلك المرحلة، وبالتالي العايات والأهداف التي ينشدها الباحث في دراسة الاقتصاد.

* باحث في مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبد العزيز - جدة

فقد اختلفت منهجية ديفيد ريكاردو الذي كان هدفه تفسير العلاقات الاقتصادية، أو اكتشاف القوانين الاقتصادية[١] عن فردمان الذي كان هدفه التنبؤ[٢]، وعن ماكلوسكي الذي كان هدفه الإقناع[٣]. وهذا الاختلاف لا يمكن حله عن طريق الدراسات والمشاهدات التجريبية حسب استنتاج كلاسير[٤]. لذلك يجب أن تكون هناك تعددية في المنهجية. ويظهر هذا الاختلاف في دراسة المنهجية المتبعة في المدارس الاقتصادية المختلفة، وفي موضوع علم الاقتصاد التي قامت بدراسته.

١-١ المدرسة الكلاسيكية:

اتبعت المدرسة الكلاسيكية منهج التحليل الإيجابي (Positive) بدلاً من التحليل القيمي (Normative)، وافترضت حرية الفرد العاقلة والفردية، وأن سعيه لتحقيق منفعته الذاتية فقط، واستخدمت الطريقة الاستنباطية في اكتشاف القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية. وبذلك استكمل الكلاسيكيون أسس علم الاقتصاد. وعمل الكلاسيكيون على اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، إذ اعتقدوا أن فهمها هو مفتاح فهم وطبيعة الارتباطات الموجودة بين تلك الظواهر. وفي هذه الفترة كان الإنتاج يمثل المشكلة الاقتصادية، لذلك كان في اعتقاد ريكاردو أن موضوع علم الاقتصاد هو تقسيم المنتج بين طبقات المجتمع المختلفة[٥]، وليست طبيعة وأسباب ثروة الشعوب، كما اعتقد آدم سميث[٦]. وكان أهم مساهمات المدرسة الكلاسيكية في التحليل الاقتصادي نظرية القيمة، ونظرية التوزيع، (الأجور، الأرباح، الريع) ونظرية التطور الاقتصادي، ونظرية التراكم الرأسمالي، ونظرية السكان والتوازن العام.

(١) Ricardo, D. "The Principles of Political Economy.", Cambridge University Press, 1975, pp. 5-7.

(٢) Friedman, M., "Essays in Positive Economics", Chicago, The University of Chicago Press, 1953.

(٣) McCloskey, D.N., "The Rhetoric of Economics", Brighton: Harvester, 1986.

(٤) Klamer, A., "The New Classical Macroeconomics", Brighton, Harvester, 1984.

(٥) Ricardo, D., Op.cit, pp. 5-7.

(٦) Smith, A., An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation, Penguin Bank, 1978, pp. 131-160.

١-٢ المدرسة الماركسية :

خرجت المدرسة الماركسية من رحم المدرسة الكلاسيكية، فكارل ماركس مؤسس هذه المدرسة، والفكر الاشتراكي بصنف كواحد من الكلاسيك، حيث قبل كثير من فروض المدرسة الكلاسيكية مثل نظرية تكلفة العمل، وفرضية حياد النقود، وفرضية ثبات الغلة في الصناعة وتناقص الغلة في الزراعة، وفرضية المنافسة الكاملة، وفرضية الرجل الاقتصادي الرشيد، وإن كان رفض الفروض الريكاردية عن ثبات معاملات الإنتاج، وفرضية التشغيل الكامل، ومذهب مالثس في السكان[٧]. كما قبل الميكانيكية التحليلية الكلاسيكية لنظريات التراكم الرأسمالي، والربح والأجور. ولكن المشكلة الاقتصادية في نظر ماركس هي في التوزيع، لذلك كان موضوع علم الاقتصاد عند ماركس هو اكتشاف القوانين التي تكون القوة المحركة للتغيير وللانتقال مرحلة تطورية إلى المرحلة التي تليها، وبذلك يكون علم الاقتصاد هو علم دراسة العلاقات الإنتاجية الاجتماعية التي تكون النظام الاقتصادي. والوصول لهذه القوانين وضع ماركس نظريات التفسير المادي للتاريخ، ونظريات التطور الاقتصادي ونظرية فائض القيمة ونظرية الأجور.

على الرغم من أن ماركس يصنف كاقتصادي كلاسيكي، إلا أن فكره ليس اقتصادياً بحتاً، إذ قدم فلسفة شمولية، استخدم فيها الاقتصاد ليصل إلى فلسفته السياسية والعقيدية. ففي تفسيره المادي أو الاقتصادي للتاريخ، يقرر ماركس أن أدوات الإنتاج (المطرقة والمنجل)، وهي (الهه) تخلق نظماً وعلاقات اجتماعية، ثم تتطور هذه الأدوات (الآلهة) ذاتياً وداخلياً، لتخلق تنظيماً وعلاقات اجتماعية جديدة[٨].

على الرغم من أن التحليل الماركسي يبدو أنه غير وضعي (Positive) بل يبدو أنه قيمي (Normative) إذ يرتكز على مقولات قيمية عقدية لا يمكن التحقق منها. إلا أن المنهجية التي اتبعها هي المنهجية المتبعة في التحليل الكلاسيكي، إلا

(٧) Landreth, H., "History of Economic Theory, Scope, Method and Content", Houghton Mifflin Company, Boston, 1976, p. 171

(٨) رفعت السيد العوضي، تاريخ الفكر الاقتصادي، رؤية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، الفكر الاقتصادي المعاصر، ١٤٠٢، ص ص ٢٤٧ - ٢٥١.

أنه أضاف إلى الافتراضات المسبقة (Presumptions) أو المسلمات في الفكر النيوكلاسيكي، فرضية أو نظرية التفسير المادي للتاريخ، وما تبع ذلك من إعادة صياغة نظرية التطور الاقتصادي، ونظريات القيمة والأجور، وفائض القيمة والمنافسة، حتى تتحسن نظريته وفلسفته الشمولية. وقد أطلق ماركس على نظريته(الاشتراكية العلمية) لأنها مثل المدرسة الكلاسيكية حسب زعمه، تخضع للمنهج العلمي تمييزاً لها عن الاشتراكية غير الماركسية التي أطلق عليها ماركس (الاشتراكية الخيالية)[٥].

٢-٣ المدرسة النيوكلاسيكية

تطورت المدرسة النيوكلاسيكية على عدة مراحل: ففي المرحلة الأولى قاد جون ساي الاقتصادي الفرنسي حملة نقد المدرسة الكلاسيكية، وقدم أفكاراً وآراء تعتبر بداية مدرسة جديدة في الفكر الاقتصادي. وفي المرحلة التالية قام كلاً من جيفونز (Jevons) ومنجر (K. Menger) فالراس (L. Walras) بتأسيس المدرسة الحدية. ثم قام ألو الاقتصاد النيوكلاسيكي الفرد مارشال بإكمال بناء هذه المدرسة، حيث اكتسب علم الاقتصاد الطابع العلمي، وفي هذه المرحلة ظهرت أكثر أدوات التحليل وأكثر المصطلحات المستخدمة حالياً في الاقتصاد. بنت المدرسة النيوكلاسيكية منهجية دراسة علم الاقتصاد على الأسس التالية:

أ ـ التحليل الشخصي: جعلت المدرسة السلوك الشخصي للفرد الذي يتأثر بما يناله من لذة، وما يصيبه من ألم، هو موضوع دراسة علم الاقتصاد، ويتضح ذلك في نظرية القيمة عند النيوكلاسيك مقارنة بالكلاسيك. ففي المدرسة الكلاسيكية يتحدد كمية العمل المستخدم في إنتاج السلع (و هو قابل للقياس) قيمة السلع، وبذلك يمكن القول إنها نظرية موضوعية (Objective Theory of Value)- بينما تتحدد قيمة السلعة عند النيوكلاسيك بالمنفعة التي يحصل عليها الشخص من السلعة، وهذه عملية نفسية بحتة تتأثر بذوقه وعقله وإحساسه وقيمه. لذلك تكون نظرية شخصية (Subjective Theory of Value) . ولم يسلم جانب الإنتاج من الاعتبار

(٥) Roll, E. "A History of Economic Thought", Faber and Faber LTD, p. 239.

الشخصي في قرارات الإنتاج. إن أخذ الاعتبارات الشخصية في دراسة السلوك الاقتصادي لا يعني أن منهج دراسة الاقتصاد ليس وضعيـاً(إيجابيا)، لأن المنهجية المتبعة في دراسة السلوك الاقتصادي، هي دراسة ما هو كائن، وليس كما يجب أن يكون، وبالتالي يكون علمـا وضعيـاً (إيجابيا)(Positive).

ب – التحليل الذري: استخدم النيوكلاسيك مصطلح الأسواق الذرية (Atomisitic Market) بدلاً من مصطلح أسواق المنافسة الكاملة، وهذا يعني أن عدد المتعاملين في السوق عدد كبير جداً، ومتناهية في الصغر، وبالتالي كان التحليل الاقتصادي لدى النيوكلاسيك مبني على سلوك هذه الوحدات المتناهية الصغر، مستهلك أو منتج، والقوانين الاقتصادية هي التي تحكم سلوك هذه الوحدات، وبالتالي فإن الوحدة الذرية في المجتمع هي مصدر المعلومة الاقتصادية عن السلوك الاقتصادي والوسائل والغايات. وبالتالي بنى النيوكلاسيك علم الاقتصاد حول هذه الوحدة، وأبطلوا بذلك تفاعل الفرد بينه وبين الآخرين وبين الظاهرة الاقتصادية والظواهر الأخرى، وعزلوا بذلك البعد الاجتماعي في السلوك الاقتصادي.

لقد نعمت أوروبا في فترة تطور الفكر النيوكلاسيك بوفرة في الإنتاج نتيجة التقدم والتطور العلمي، ونتيجة لاستغلال مواردها الداخلية، والموارد الخارجية المستغلة في الدول المستعمرة، وبالتالي لم يعد الإنتاج، وتوزيع الناتج بين عناصر الإنتاج، الذي كان موضوع التحليل الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي هو القضية، بل الاستهلاك أصبح هو القضية. أدى الاعتماد على التحليل الشخصي في تحليل القيمة والافتراض الزعمات أو الاحتياجات غير المحدودة للفرد، إلى أن يصبح موضوع علم الاقتصاد هو إدارة الموارد النادرة لإشباع الحاجات غير المحدودة، وانصب الأدب الاقتصادي للنيوكلاسيك حول السوق وتوازنه، وأصبح التبادل هو شاغل الإنسان، وعرف الإنسان في أدبهم بأنه الحيوان الذي يعمل للتبادل[١٠].

(١٠) Roll, E., Op.cit, p. 338.

إن القول بأن علم الاقتصاد هو علم إدارة الموارد الاقتصادية النادرة لإشباع الحاجات أو الرغبات الإنسانية غير المحدودة، أو هو العلم الذي تمثل فيه الرغبات الإنسانية البداية والنهاية، -على الرغم من أنه الأكثر قبولا بين الاقتصاديين- إلا أنه تعريف مدرسة الفيزوكلاسيك لعلم الاقتصاد، وبالتالي لا يمكن أن ينطبق على المدارس الاقتصادية الأخرى. ففي المدرسة الكلاسيكية يعتبر آدم سميث[١١] أن موضوع علم الاقتصاد هو طبيعة وأسباب ثروة الشعوب، بينما يرى ريكاردو أن موضوع علم الاقتصاد هو تقسيم المنتج بين طبقات المجتمع المختلفة، أو توزيع الناتج بين عناصر الإنتاج، وهي العمل ورأس المال والأرض[١٢]، وبالتالي، فإن هذا التعريف لعلم الاقتصاد لا يمثل وجهة نظر النظام الرأسمالي، إذ أنه يمثل مرحلة معينة من مراحل عمل هذا النظام، وعليه لا يمكن القول أن هذا التحديد لموضوع علم الاقتصاد، أو التعريف لعلم الاقتصاد هو صحيح لكل النظم الاقتصادية، لأنه يعكس واقع النظام الرأسمالي فقط و في مرحلة معينة من مراحل تطوره[١٣].

١-٤ المدرسة الكنـزية

لم يكن علم الاقتصاد الرأسمالي بمعزل عن الأزمات الاقتصادية، فقد تنبأت به المدرسة الكلاسيكية في نظرية التطور في فكر ريكاردو، الذي قال بوجود علاقة عكسية بين الأجور والأرباح، وأن الأرباح تتجه للانخفاض بسبب ارتفاع الأجور، وبسبب ارتفاع قيمة السلع التي تشكل حد الكفاف، وبالتالي تكون النتيجة هي نفس معدل التراكم الرأسمالي، وحدوث أزمة في النظام. أخذ ماركس المقولات الكلاسيكية عن نظرية التطور الاقتصادي، وأضاف إليها مقولاته عن التطور المادي للتاريخ ليصنع نظريته التطورية لينتأ بزوال النظام الرأسمالي. اتجه الفكر النيوكلاسيكي إلى التحليل الفردي، والذري، والجزئي، وابتعد عن التحليل الكلي الذي اتبعته جزئيا المدرسة الكلاسيكية، باعتبار سلوك الطبقات الاقتصادية في

(١١) Smith, A., "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation", Penguin Book, pp. 133-166.

(١٢) Ricardo, D., Op.cit, pp. 5-7.

(١٣) راجع السيد الهواري، مرجع سابق، ص ص ٢٨٥ -٣٠٤.

المجتمع مثل طبقة العمال، وطبقة الرأسمالية، وطبقة ملاك الأرض. وبالتالي لم تكن المدرسة النيوكلاسيكية مؤهلة لتفسير الأزمة الاقتصادية الكبرى التي أوجدت الحاجة إلى النظرية الكنزية.

كانت الاقتصاديات الرأسمالية تصاب بفترات من الانتعاش والركود على فترات دورية إلا أنه في عام ١٩٢٩م شهد النظام الرأسمالي أزمة طاحنة عرفت باسم الكساد العظيم، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل في أربع من الدول الصناعية الكبرى ٣١ مليون عاطل، كما واجه النظام الرأسمالي في الوقت نفسه تحدياً خارجياً ممثلاً في تطبيق قوانين النظرية الماركسية التي تنبأت بانهيار النظام الرأسمالي في الاتحاد السوفيتي ونشوء الأحزاب الشيوعية والاشتراكية في أوروبا. فوجدت الحاجة إلى فكر اقتصادي ليفسر أزمة النظام الرأسمالي في الداخل ويدافع عن وجود النظام والمذهب الرأسمالي. فكانت النظرية الكنزية.

- منهجية المدرسة الكنزية وموضوع علم الاقتصاد

على الرغم من أن النظرية الكنزية رفضت فرضية التوازن التلقائي للاقتصاد عند مستوى التشغيل الكامل، والتي الخفية التي نادى بها آدم سميث التي تعمل على حل الاختلالات المختلفة في الأسواق وصحة قانون ساي، ونظرية سعر الفائدة عند الكلاسيك، وفترض مرونة الأسعار، ونادت بضرورة تدخل الدول في الاقتصاد بسياساتها المالية والنقدية لتحقيق التوازن عند مستوى التشغيل الكامل، وهذا يهدم أحد المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق الحر، وهي آلية التشغيل التلقائي للنظام المبنية على مبدأ (دعه يعمل دعه حر) وحيادية الدولة في النشاط الاقتصادي. إلا أن ذلك لا يخرج كينز عن كونه أحد حملة لواء النظام الرأسمالي، إذ يقبل كنز معتقدات النظام الرأسمالي من حيث التحليل النفعي، وفرض الرشد الاقتصادي، وفرض الرجل الاقتصادي.

وفي تحليله لأسباب الأزمة التي تعرض لها النظام الرأسمالي، وجد أنها كانت بسبب التحليل الذي حلل به الكلاسيك عمل النظام الرأسمالي، والطريقة التي فهموا بها هذا النظام، وبالتالي استطاع كنز أن يقنع معاصريه أن الأزمة التي

بعالمها النظام الرأسمالي ليست أزمة لمذهب الحرية الاقتصادية. وبالتالي قدم كنز نظريته التي تعتبر منهجاً وفناً جديداً في التحليل.

خرج كنز من رحم المدرسة النيوكلاسيكية لذلك لم يكن مستغرباً على كنز أن يعتمد على البعد النفسي في تحليله الاقتصادي، ويعتبر هذا تطويراً للتحليل الشخصي الذي يراه النيوكلاسيك (Subjective) وبالتالي أصبحت العوامل النفسية تلعب دوراً رئيسياً في العلاقات الاقتصادية وفي علم الاقتصاد. ويظهر البعد النفسي في تحليل كنز في تحليله لدوافع الطلب على السيولة (دافع المضاربة) وفي تحليله للتوقعات، والطريقة التي تتشكل بها التوقعات حول سعر الفائدة، وفي توقعات المنظمين للطلب على منتجاتهم، ومن تحليله العائد المتوقع على الاستثمار.

وضع كنز نظريته باسم (النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود) لتفسير الأزمة التي واجهها النظام الرأسمالي المتمثلة في البطالة واقتراح حلول لها. لذلك لم يكن موضوع علم الاقتصاد في الفكر الكلاسيكي هو اكتشاف القوانين التي تحدد تقسيم الدخل بين الطبقات الاجتماعية التي اشتركت فيه، مناسباً، وكذلك موضوع علم الاقتصاد في الفكر النيوكلاسيك الذي يعنى بمشكلة الندرة النسبية والرغبات غير المحدودة، مناسباً لهذه الفترة. لذلك كان موضوع علم الاقتصاد عند كينز هو تفسير القوى التي تحدد مستوى الدخل القومي، أو مستوى التشغيل[١٠].

٢- موضوع ومنهجية دراسة الاقتصاد الإسلامي

على الرغم من التراكمات الضخمة في أدبيات الاقتصاد الإسلامي، إلا أن معظمها كان عن النظام الاقتصادي الإسلامي ومؤسساته المختلفة، كالزكاة والوقف والملكية العامة وتدخل الدولة، أو عن النظام المصرفي أو المصرفية الإسلامية.

أما التنظير للسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية فإنه لم يتم بشكل مرضٍ وكافٍ، فمنذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م لم تظهر إلى الآن معالم النظرية الاقتصادية الإسلامية، ولا توجد محاولات منظمة للتوصل إليها، وقد حاولت مراكز الأبحاث، ومنها مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز،

(١٠) Roll, E., Op cit, p. 484

الذي أنيط به مهمة تنسيق الجهود في دفع الكتابات عن الاقتصاد الإسلامي - في توصيات المؤتمر -، من خلال خطته البحثية إلى الكتابة عن النظرية الاقتصادية الإسلامية، ولكن النتائج لم تكن مرضية. وكانت أهم عقبة في تطوير الكتابة عن النظرية هو الاختلاف حول المنهجية الضابطة للكتابة حول علم الاقتصاد الإسلامي وتجلى ذلك في الاختلاف حول موضوع الاقتصاد الإسلامي وفي علمية الاقتصاد الإسلامي ومنهجية دراسته.

٢/١موضوع الاقتصاد الإسلامي

يعرف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة من القوانين والمؤسسات والقواعد والأنظمة والإجراءات والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الكلية للمجتمع، ويختلف عن المذهب الاقتصادي الذي هو مجموعة القيم والمبادئ والأخلاقيات التي يعتقد فيها المجتمع، وتحكم سلوكه الاقتصادي.

عندما استقلت الدول الإسلامية استوردت من الغرب كل شيء، بما في ذلك أنظمتها الاقتصادية، فطبق البعض النظام الرأسمالي، والبعض الآخر النظام الاشتراكي. وقد وجدت هذه المجتمعات تناقضا بين قيمها، وبين القيم التي بنيت عليها تلك الأنظمة، رغم ذلك نبذت بعض الدول تلك القيم، باعتبارها مطلبا أساسيا للتقدم والنمو الاقتصادي، وباعتبارها مظهرا حضاريا وقامت بعضها بالترقيع والتلفيق لإيجاد رأسمالية إسلامية، أو اشتراكية إسلامية. ولكن المفكرين المسلمين قاموا بدراسة تلك النظم الاقتصادية والتقويم، وحاولوا وضع البدائل الإسلامية لها، فكان المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي خطوة مباركة ودفعة قوية للكتابات حول الاقتصاد الإسلامي.

طبيعي أن يكون الاقتصاد الإسلامي مكونا من حقلين من المعارف، هما الاقتصاد والمعارف الإسلامية. وقد أدى اختلاف الخلفية العلمية والتخصص للكتاب إلى الاختلاف في تحديد موضوع علم الاقتصاد.

فعلماء الشريعة والفقه يرون أن الاقتصاد هو فقه المعاملات، لذلك يجب أن لا يتحدث عن الاقتصاد الإسلامي إلا فقيه. والفقه كما هو معروف هو (العلم بالأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية)، والأحكام الشرعية مقولات قيمية

(Normative) يبعدها الاقتصاديون في تعريف علم الاقتصاد[١٥]، أما الاقتصاديون فيحكم تخصصهم يعتبرون أن موضوع الاقتصاد هو العلاقات الاقتصادية، وسلوك الوحدات الاقتصادية في سبيل تلبية أكبر قدر من الحاجات، مع وجود ندرة الموارد. وهو علم وضعي(إيجابي) (Positive) يبعد عن القيم (Value) والآراء الذاتية (Subjective). وفي تقييم الكتابات حول موضوع الاقتصاد الإسلامي، سوف يتم الالتزام بالتعريفات المتفق عليها في تخصص الاقتصاد في التفريق بين المذهب والنظام والسياسات وعلم الاقتصاد. مع العلم أن وضعية علم الاقتصاد (Positive)، وموضوعية دراسته (Objective) لا يعني أن القيم لا تؤثر في النتائج. فالعلم يعرف بأنه فرع من فروع المعرفة، تظمت نتائج البحث فيه في صورة فرضيات وقوانين عامة، قابلة للتمحيص والاختبار بالمنطق أو بالتجريب أو بالاستقراء. فالنظرية العلمية تتكون من المكونات التالية:

١ ـ المسلمات (axioms) والافتراضات المسبقة، وهي افتراضات ضمنية مسلم بها مصدرها النظرة العامة إلى الكون، وإلى الإنسان في حالة العلوم الاجتماعية. من هذه المسلمات في النظام الرأسمالي الاعتقاد بوجود قانون طبيعي تخضع له الظواهر الاقتصادية، الاعتقاد بالفردية، وبالحرية المطلقة، وبوجود يد خفية تعمل على تحقيق التوافق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة. ومن المسلمات في النظام الاشتراكي التفسير المادي للتاريخ. وبالتالي تعكس هذه المسلمات قيم النظام الاقتصادي.

٢ ـ مجموعة تعريفات تعكس وجهة نظر الباحث للمتغيرات المختلفة وأهميتها لديه.

٣ ـ مجموعة الفرضيات حول المتغيرات موضع الدراسة، وهذه تعكس أولوية الباحث، ودرجة الأهمية التي يعطيها للمتغيرات، فقد يهمل متغير لأنه يعتقد أنه غير هام، وبالتالي يفترض عدم تأثيره في الظاهرة موضع الدراسة.

(١٥) محمد أنس الزرقا، تعليق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج، ضمن كتاب جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، مرجع السابق الذكر، ص ص ٣٠١ ـ ٣٠٢.

٤ ـ الاستنتاجات أو النظريات أو القوانين، التي تم التوصل إليها، وتكون علمية إذا اتبعت الطرق العلمية في الوصول إليها سواء بالطرق الاستنباطية أو الاستقرائية.

والاستنتاجات والقوانين والنظريات التي يتم التوصل إليها هي التي يتم التركيز عليها باعتبارها الهدف المباشر للعلم.

ويلاحظ تعارض التعريفات المختلفة للاقتصاد الإسلامي، يتضح هذا الاختلاف حول موضوع علم الاقتصاد الإسلامي.

فالأستاذ باقر الصدر في كتابه (اقتصادنا) يحدد وظيفة الاقتصاد الإسلامي بـ«الكشف عن الصورة الكاملة للحياة الاقتصادية وفقاً للتشريع الإسلامي، ودرس الأفكار والمفاهيم العامة التي تنتج من وراء تلك الصورة»[١٦] إذن الاقتصاد الإسلامي في رأيه هو المذهب الاقتصادي الإسلامي. ويشاركه في ذلك كثير من الكتاب.

فالدكتور محمد رواس قلعه جي يصور خصائص الاقتصاد الإسلامي بأنه: نظام رباني، جزء من الإسلام الشامل، اقتصاد عقدي، فيه طابع تعبدي، مرتبط بالأخلاق، مرن، موضوعي، وقعي، ذات هدف سامي، اقتصاد بناء، متوازن، المال فيه ضد استخدام المال فيه مرشد[١٧]. وهنا الاقتصاد الإسلامي هو المذهب، والنظام الاقتصادي الإسلامي. أما د.القحجري فيرى (أن الاقتصاد الإسلامي يتكون من شقين الأول: ثابت وهو عبارة عن مجموعة المبادئ أو الأصول أو السياسة الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة، وجزء متغير، وهو الأساليب والخطط العملية لإحالة أصول الإسلام وسياسته الاقتصادية إلى واقع مادي[١٨]). أي أن الاقتصاد الإسلامي هو مذهب ونظام وسياسة.

(١٦) السيد محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ١٩٨٧، ص ٣١٢.

(١٧) محمد رواس قلعه جي، مباحث في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، ١٩٩١، ص ص ٥٥ ـ ٦٢.

(١٨) محمد شوقي القحجري، المذهب الاقتصادي في الإسلام، الاقتصاد الإسلامي: بحوث محكمة من المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٨٠، ص ص ٧٦ ـ ٧٨.

أما الأستاذ مناع القطان، فيعتقد أن الاقتصاد الإسلامي ينبثق من العقيدة الإسلامية، ويرتكز على الملكية الأصلية، والملكية العارضة، الاستخلاف، وميراث الصالحين. أي أن الاقتصاد الإسلامي هو المذهب الاقتصادي الإسلامي[١٩]. أما د. الطريقي فيعرف الاقتصاد الإسلامي، بأنه العلم بأحكام الشريعة العملية، وعن أدلتها التفصيلية فيما يتعلق بتنظيم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته[٢٠]. هنا الاقتصاد الإسلامي هو المذهب المشتق من علم الفقه.

أما د. محمد عبد الله العربي، فيعرف علم الاقتصاد الإسلامي بمجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي يقام على أساس تلك الأصول حسب بيئة عصره". وكذلك أحمد القبيل، فيعرفه بأنه "العلم الذي تتناول مباحثه البنيان الاقتصادي جميعه ملبيًا لمنهج الشريعة الإسلامية[٢١]". هنا الاقتصاد الإسلامي هو النظام الاقتصادي الإسلامي.

أما حسن الزمان فيعرف الاقتصاد الإسلامي، بأنه "معرفة وتطبيق الأحكام والقواعد الشرعية التي تمنع الظلم في الحصول على الموارد المادية واستهلاكها، بغية تحقيق رضا الناس وتمكينهم من القيام بواجباتهم تجاه الله وتجاه المجتمع[٢٢]". وهنا أيضاً يركز على النظام.

وهناك مجموعة أخرى من الكتاب اعتبرت أن موضوع الاقتصاد الإسلامي، هو علم الاقتصاد المتأثر بالمذهب الاقتصادي الإسلامي. ومن هؤلاء د. منذر قحف، الذي يذكر أن موضوع علم الاقتصاد الإسلامي يضم الجانب الفلسفي، وهو المذهب، وجانب المبادئ والقواعد العامة التي تحدد الشكل العام، والأطار

(١٩) مناع خليل قطان، مفهوم ومنهاج الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز ١٩٨٠، ص ص ١٣٢ - ١٣٦.

(٢٠) عبد الله عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي، مكتبة العبيكان ١٤٤٠ هـ، ص ١٥.

(٢١) أحمد القبيل، مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، دار الاعتصام، ص ٣٠.

(٢٢) Hasanuzzaman, S.M., "Definition of Islamic Economics", Journal of Research in Islamic Economics, 1984, pp. 51-55.

الخارجي للفاعلية الاقتصادية، وهو النظام، وجانب التحليل الاقتصادي الذي يكشف عن كيفية تشكيل الاستهلاك والادخار والاستثمار[٢٣].

أما الدكتور يسري فيعرف علم الاقتصاد الإسلامي، بأنه العلم الذي يبحث في كيفية تنظيم النشاط الاقتصادي للأمة الإسلامية أفرادا وجماعة، بما يؤدي إلى اكتساب الدخول الحلال حالياً أو مستقبلاً وإنفاقها بما يرضى الله[٢٤]. أما د. نجاح أبو الفتوح فيعرف علم الاقتصاد الإسلامي بأنه: دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية في إطارها الإسلامي، بغية التوصل إلى القوانين التي تحكم عمل هذه الظاهرة[٢٥]. ويعرف د.شابرا علم الاقتصاد الإسلامي بأنه: ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان، من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة، بما ينسجم مع التعليمات الإسلامية وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد، أو خلق اختلالات مستمرة في الاقتصاد الكلي والجزئي[٢٦].

أما الزامل وبن جبالي يعرفان علم الاقتصاد الإسلامي، بأنه دراسة تحليلية لسلوك الفرد في المجتمع الإسلامي المتعلق باستعمال الموارد النادرة، وتوزيعها واستعمالها في إنتاج السلع والخدمات، في إطار سعي المجتمع نحو تحقيق عبودية الله ومرضاته[٢٧]. ويعرف د.أنس الزرقا ويؤكد "أن علم الاقتصاد الإسلامي يشمل النظام الاقتصادي والتحليل الاقتصادي[٢٨].

---

(٢٣) منذر قحف، الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، ١٩٧٠، ص ٢٠.

(٢٤) عبد الرحمن يسري، دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، دار الجامعات المصرية، ١٩٨٨م، ص ٣٠-٣١.

(٢٥) نجاح أبو الفتوح، مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، كلية البنات، جامعة الأزهر، ٢٠٠١م، ص ١٥.

(٢٦) عمر شابرا، مأمو الاقتصاد الإسلامي، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ١٤٢٠هـ، ص ٤٠.

(٢٧) يوسف الزامل، بوعلام بن جبالي، النظرية الاقتصادية الإسلامية، دار عالم الكتب ١٤١٧.

(٢٨) محمد أنس الزرقا، بعض المشكلات الفنية في نظرية الاقتصاد الإسلامي، في مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، ١٩٨٦، ص ٧٣.

مما سبق يتضح أن عدم الاتفاق على موضوع الاقتصاد الإسلامي أدى إلى نشأة الكتابات بين المذهب الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي الإسلامي والسلوك الاقتصادي في المجتمعات المسلمة المتأثرة بالقيم الإسلامية، وبالتالي لم تظهر لنا معالم النظرية الاقتصادية الإسلامية الأصيلة، وكل المحاولات في الكتابة عن التحليل الاقتصادي أو النظرية الاقتصادية الإسلامية كانت ضمن النظرية النيوكلاسيكية في التحليل الجزئي والنظرية الكنزية في التحليل الكلي، مع إدخال بعض المتغيرات، أو التعديلات في مسمى بعض المتغيرات، مثلاً معدل الربح بدلاً من سعر الفائدة في منحنى IS.ومنحنى الطلب أو العرض للأموال المخصصة للإقراض، ودالة الاستثمار والادخار، وكذلك في سلوك المستهلك أو سلوك المنتج[٢٦]. ويزيد بالجينتاش أن المنهجية المتبعة في دراسة النظرية الاقتصادية الإسلامية التي تقوم على استبعاد بعض الفرضيات في النظريات الاقتصادية العامة واستبدالها بفرضيات سلوكية مشتقة من المراجع المتنوعة للمعرفة الإسلامية (القرآن، السنة والفقه) سوف تؤدي إلى نتائج ليست بالضرورة الحلول الإسلامية، إذ أنها قد تتغير بتغير تلك الفرضيات[٢٧]. يقول د. أنس لم تظهر بعد منهجية بحث واضحة في مجال الاقتصاد الإسلامي، وهناك حاجة ماسة إلى فكرة واضحة في أصول البحث السائد في الاقتصاد الإسلامي، ومواقع أصول الفقه ومنهجية التحليل الاقتصادي في تلك الأصول[٢٨].

٢-٢علمية علم الاقتصاد الإسلامي

شكلت علمية الاقتصاد الإسلامي وجود أو عدم وجود علم الاقتصاد الإسلامي هاجساً مقلقاً لدى كتاب الاقتصاد الإسلامي. فعدم وجود علم الاقتصاد الإسلامي يعني الاعتماد على النظرية الاقتصادية الغربية رأسمالية أو اشتراكية التي تتعارض مع بعض القيم والتعليمات الإسلامية، وبالتالي يؤدي إلى قسام بين المعتقد وبين السلوك الاقتصادي، وهذا مرفوض إسلامياً، لأن الإسلام يحكم كل

(٢٦) راشد وين حلال، النظرية الاقتصادية، مصدر سابق.

(٢٧) بولات بالجينتاش وآخرون، التصور العام للمشكلات التي تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي، مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة آل البيت ١٩٨٦م، ص ص ٤٠-٤٦.

(٢٨) المرجع السابق، ص ص ٧٨، ٧٩.

سلوكيات المسلم. أما القول بوجود علم اقتصاد إسلامي، فإن المبادئ العلمية في وضع النظريات والقوانين الاقتصادية تستبعد القيم والأخلاقيات، لأن علم الاقتصاد هو علم وضعي (Positive)، وبالتالي نجد أن الكتابات حول علم الاقتصاد الإسلامي تدور في محورين:

منهج ينفي وجود علم الاقتصاد الإسلامي، منهم باقر الصدر الذي يصرح "بأن الاقتصاد الإسلامي ليس علماً"[٣٢] ويقع في هذه الفئة كل من اعتبر أن موضوع الاقتصاد الإسلامي هو المذهب والنظام الاقتصادي الإسلامي.

ففي رأي الصدر "علم الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يولد ولادة حقيقية، إلا إذا وجد هذا الاقتصاد في كيان المجتمع بجذوره ومعالمه وتفاصيله، ودرست الأحداث والتجارب الاقتصادية التي يمر بها دراسة منظمة". وكذلك د. منولي بيرر عدم وجود اقتصاد إسلامي "بأن الاقتصاد الإسلامي كعلم يبحث في الظواهر، ويبحث عن أسباب وطرق علاجها وهذه أمور لا توجد إلا إذا وجد مجتمع مسلم يخضع نشاطه لهذه القواعد. وهذه القواعد العامة لم توجد في أي مجتمع ما من المجتمعات المسلمة الحالية"[٣٣]. كما أن د. محجوب بيرر عدم وجود علم اقتصاد إسلامي بحجاية الظاهرة الاقتصادية التي تشكل أساس علم الاقتصاد، إذ لا يمكن أن يكون علم اقتصاد عند المسلمين أو عند المسيحيين[٣٤].

أما من يقول بوجود علم الاقتصاد الإسلامي فواجه مشكلة الاختلاف في تعريف العلم في المفهوم الغربي والمفهوم الإسلامي، وأيضاً وضعية علم الاقتصاد (Positive)، وموضوعية دراسة الاقتصاد (Objective). فالعلم في الإسلام هو الإدراك الجازم الثابت المطابق للدليل[٣٥]. وبالتالي لا يمكن للعلم أن يكون إلا إذا بدأ من نقطة الإيمان بالغيب، بينما العلم في الفلسفة الغربية ينفي كل حقيقة لا تتأتى

(٣٢) باقر الصدر، اقتصادنا، مرجع سابق، ص ٣١١ - ٣١٥.

(٣٣) أبو بكر أحمد منولي، مفهوم دور النقود في الاقتصاد الإسلامي، الشرق الأوسط ٢٣/٦/١٩٨٦، جامعة الملك عبد العزيز للاقتصاد الإسلامي.

(٣٤) وقعت المحجوب، دراسات اقتصادية إسلامية، معهد الدراسات الإسلامية ١٩٧٤، ص ٣.

(٣٥) عبد الستار عثواني في تقديم كتاب العلم للإمام الشافعي، تحقيق د. فاروق حمادة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤م، ص ١٧.

من التجربة الحسية وبالتالي الحقيقة هي الحقيقة الموضوعية وبالتالي ينفي كل المعلومات التي يكون مصدرها الوحي.

كذلك كل من عرف علم الاقتصاد الإسلامي لم يستطع أن يبعد القيم الإسلامية (Value)، وبالتالي أن يدعي بأن علم الاقتصاد الإسلامي هو علم وضعي (Positive)، ولكن يؤكد أنه قيمي (Normative) وبالتالي يتأثر بالقيم الإسلامية ولا يكون محايداً.

والخروج من هذا المأزق شكك البعض في علمية ووضعية (Positive) وموضوعية (Objective) وحيادية علم الاقتصاد[٣٦]. ولكن د. أنس في تحليله للعلاقة بين الإسلام وعلم الاقتصاد، ذكر أن علم الاقتصاد يتكون من مقولات قيمية ومقولات وصفية. وكذلك في الإسلام هناك مقولات قيمية ومقولات وصفية، وأن هناك مقولات قيمية مشتركة بين الإسلام والاقتصاد، وبالتالي فإن علم الاقتصاد الإسلامي سوف يضم المقولات القيمية التي لا تتعارض مع الإسلام، وتلك التي يختص بها الإسلام ويستبعد المقولات التي تتعارض مع الإسلام، كما يضم المقولات الوصفية الإسلامية التي تتعلق بالاقتصاد والمقولات الوصفية الاقتصادية[٣٧].

وفي تقييمه للكتابات عن علمية علم الاقتصاد الإسلامي، وجد بو علام وآخرون أن كلاً من شابرا وبسري وشودري أجمع على وجوب أن تتضمن الطريقة التي تشتق بها النظرية الاقتصادية القيم الأخلاقية والدينية للإسلام، وأن تشتق الفرضيات الأساسية أو أصول الاقتصادية من الشريعة ومصادرها المختلفة، كما أنهم لم يروا أي بأس في أن تستخدم وسائل التحليل النظرية الاقتصادية التقليدية في بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية[٣٨].

لكن علم الاقتصاد حقل معرفي نشأ وتطور في الفلسفة الغربية له مصطلحاته وتعريفاته المستمدة، المتعارف عليها التي نشأ وتدرب عليها

(٣٦) يوسف كمال، انظر فقه الاقتصاد الإسلامي، ط. القاهرة ١٩٨٨، ص ص ٧ - ١٨.

(٣٧) أنس الزرقا، أصول إسلامية في الاقتصاد: المفهوم والمنهج، مرجع سابق.

(٣٨) Jalaly, B. (2007), Islamic Economics in the Writing of Contemporary Muslim Economist, N.P.

الاقتصاديون، بما فيهم المسلمون، إلى إعادة تعريف العلم أو المصطلحات والتعريفات الاقتصادية قد يؤدي في مفهوم الاقتصاديين إلى نشوء حقل معرفي جديد، ولكن ليس هو علم الاقتصاد. ولن يعترف بهذا العلم أو يسميه أنه علم اقتصاد إسلامي، إلا المتعاطفون معه، ويكون لأسباب عقدية أو عاطفية.

لذلك في تطوير منهجية علم الاقتصاد الإسلامي، يجب أن يراعى في التعريفات والمصطلحات الاقتصادية المستقرة حتى يمكن أن تكون اللغة المستخدمة مفهومة ومتفق عليها بين المتخصصين في الاقتصاد.

٣- المنهجية المقترحة لتأصيل بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية:

٣-١ الحاجة إلى إصلاح النظرية الاقتصادية الرأسمالية:

خلق الله الإنسان، وخلق فيه الشعور الديني الفطري، وفطره على معرفة خالقه، وفطره على معرفة الخير من الشر، وهداه إلى ما يسعده، وترك له حرية الاختيار.

لظروف تاريخية مرت بها أوروبا نبذت المجتمعات الأوروبية، العلمانية، واستبعدت الرأسمالية الدين عن تنظيم قيادتها، واستبدلته بالمادة والعقل والطبيعة، وكان هذا نتاج المذهب الوضعي (Positivism)، لذلك قال جورج سول: صار لزاما على الذين نبذوا الإيمان بالله كلية أن يبحثوا عن بديل، لذلك وجدوه في الطبيعة.

لذلك كان أهم المبادئ للنظام الرأسمالي هو الاعتقاد بوجود قوانين علمية تحكم الظواهر الاقتصادية، ويستطيع الإنسان اكتشافها والسيطرة عليها بدون مساعدة أو قوى خارجية أو غيبية. والاعتقاد بالحرية المطلقة للفرد باعتبار أن الفرد هو الأساس، وأن المجتمع هو مجموع الأفراد، وأن المنفعة الخاصة للفرد هي التي تقود سلوكه، وأن تحقيقه لمنفعته تحقق منفعة المجتمع، ولا يوجد تناقض بين منفعة الفرد ومنفعة المجتمع.

أما الاشتراكية التي اعتبرت الديانات أفيون الشعوب، تبنت مقولات قيمية عقدية لماركس، إذ تبنت التفسير المادي للتاريخ، والنظرية التطورية، والصراع

الطبقي، كما أتاحت الحرية الفردية، وكانت أدوات الإنتاج (المطرقة والمنجل) هي التي تخلق النظم والعلاقات الاجتماعية، وتتطور هذه الأدوات ذاتيا وداخليا لتخلق نظم وعلاقات اجتماعية جديدة.

تمخض الفكر الاشتراكي عن نظام اقتصادي اشتراكي تعارض مع الفطرة والدوافع والغرائز الإنسانية فلم يصمد في التطبيق، فانهار مع انهيار الاتحاد السوفيتي الذي تبنى الفكر الرأسمالي وبالتالي النظام والنظرية الرأسمالية.

اعتبرت الدول الرأسمالية انهيار الاتحاد السوفيتي انتصارا لها في صراعها مع النظام الاشتراكي، واعتبر المفكرون الرأسماليون أن ذلك طبيعي، وأن كل المجتمعات الإنسانية سوف تتطور، وتسير بطريقة حتمية نحو النظام الرأسمالي الليبرالي، وهذا في رأي فرنسيس فوكوياما (١٩٩٣) يشكل نهاية التاريخ[٣٩].

على الرغم من النجاح الكبير الذي حققه النظام الرأسمالي الليبرالي في زيادة الرفاهية والثروات والدخول والتراكمات الرأسمالية والاستثمارات في الدول الرأسمالية، إلا أن ذلك صاحبه زيادة في الفقر النسبي داخل الدول وبين الدول، وزيادة في سوء التوزيع للدخول والثروات، وفي الصراع الطبقي، وزيادة الجريمة، وفقدان السلام الاجتماعي.

وكان المسؤول عن تلك المبادئ الأساسية التي قام عليها النظام الرأسمالي. وقد كانت هذه المبادئ أيضا المسؤولة عن حركة الاستعمار، وسيطرة الدول الرأسمالية القوية على مقدرات وثروات الدول الفقيرة. ونتج عن ذلك متياع السلام الذي تنشده البشرية، وانتشار الجريمة والفساد، والتوتر والحروب والنزاعات في جميع الدول، بما فيها الدول الرأسمالية المتقدمة، وحتى المستفيدون المباشرون من الثروات في الدول المتقدمة تزايدت الضغوط وعدم الأمان لديهم وبالتالي السخط والرضا عن الوضع الذي يسود العالم الآن[٤٠].

(39) فرنسيس فوكوياما نهاية التاريخ، دار الحضارة الجديدة (١٩٩٣) بيروت ص ١٢

(40) Sidiqi,M.N ,(2004), Roun Table on Islamic Economics :Current State of Knowledge and Development of Disciplin ,IRH-API p7

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ظهر ما يعرف (بالعولمة)، التي تعني أن العالم يصبح وحدة اقتصادية واحدة، تحركه قوى السوق التي لم تعد محكومة بحدود قومية، ولا تستقطع الدول القومية السيطرة أو التحكم فيها، وإنما ترتبط بمجموعة من المؤسسات المالية والتجارية والصناعية والخدمية العابرة للقارات المتعددة الجنسيات[٧١].

وتعد العولمة بزيادة الرفاهية، والنمو الاقتصادي، وبخلق النظام الاقتصادي الواحد القائم على الربط الالكتروني، وحرية التجارة، والتدفق غير المقيد للاستثمارات.ولكن العولمة الاقتصادية هي الوجه الجديد للرأسمالية، أو التقنية الجديدة المتقدمة (لرسملة العالم)، أي التعميم الكوني للرأسمالية، وبالتالي فإن سلبيات الرأسمالية المتمثلة في الاستغلال والاحتكار وتقاوت الدخول والفقر سوف تتسع، وسوف تشمل سيطرة الاقتصاد على كل العلاقات الإنسانية. وبذلك تدخل جميع مناحي الحياة دائرة التجارة الحرة، ومنطق التكلفة والمنافع والعوائد. إن هذا سوف يؤدي إلى تراجع الأخلاق والقيم الإنسانية والدينية تدريجيا في الإنسان، حيث تستبدل بالعلاقات السلعية والربحية والنفعية، وهو ما يعرف بـ (سلعنة العالم)، أي تحويل أفراده إلى وحدات استهلاكية، وظيفتها استهلاك السلع والخدمات التي تنتجها، وتخلق الحاجة إليها، وتروج لها الشركات العابرة للقارات المتعددة الجنسيات، والتي تستند على نفوذها وسيطرتها على الفعاليات الاقتصادية، وعلى صناع القرار في الدول أو في المؤسسات والمنظمات الاقتصادية الدولية، وعلى تراكمها الرأسمالي المعولم، المبني على الاحتكار التكنولوجي والمالي والمعلوماتي والخدمي[٧٢].

فهل هدف الإنسان في الحياة أن يصبح وحدة استهلاكية وظيفتها الاستهلاك فقط؟

(41) Hauchler, I., kennedy, P., (1994) global Trends, New York. Continuum. pp. 201-171

(٧١) عبد الخالق عبد الله،العولمة: جذورها وتروجها وكيفية التعامل معها،عالم المعرفة، أكتوبر، (١٩٩٩) ص ٣٩ - ٤٤

إن الهاوية التي تقود إليها البشرية النظرية الرأسمالية والنظام الرأسمالي القائم تستدعي مراجعة شاملة، والبحث عن بديل يحقق السعادة التي يطمح البشر إلى تحقيقها، وتحقيق الوظيفة التي خُلق لها البشر.

٢-٣الحاجة إلى النظرية الاقتصادية الإسلامية:

إذا كان السلوك الاقتصادي هو موضوع النظرية الاقتصادية، فإن السلوك البشري بما فيه الاقتصادي تتحكم فيه القدرات العقلية (التفكير والإرادة والتعلم)، وكذلك الانفعالات الوجدانية، كالإحساس بالألم والفرح والحزن.والسلوك الإنساني سلوك صادر عن الإنسان باعتباره وحدة حسية وعقلية ووجدانية وروحية متكاملة، فلا يمكن الفصل بين العقل والجسد من جهة، وبين العاطفة والوجدان والروح من جهة أخرى، وإن الفصل بين حاجات الإنسان المادية والروحية، هو فصل نظري تجريدي لا يمت للواقع بصلة.لذلك لم تستطع النظريات المختلفة بما فيها الرأسمالية والاشتراكية تجاهلها أو إهمال الجانب العقدي والروحي في الإنسان، إذ غدت معتقدات وقيم أخلاقية وضعية بدلاً من المعتقدات والقيم الأخلاقية السماوية التي شكلت مسلمات نظرياتها المختلفة.

خلق الله سبحانه وتعالى الإنسان، وأودع فيه الشعور الديني الفطري، إذ يقول في كتابه المنزل (وإذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا) الأعراف ١٧٢-١٧٣. كما أودع فيها معرفة الخير من الشر، وخلق فيه ميلاً فطرياً إلى حب الخير ونبذ الشر. وقد كان الإسلام الدين الذي دعت إليه كل الرسل، دين يلبي حاجة البشرية، وينمي ما فيها من طاقات وميول وغرائز وإمكانيات. قال تعالى(فأقم وجهك للدين حنيفا، فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله ذلك الدين القيم) الروم ٣٠. وقد تجسد ذلك في النظرية الإسلامية (العقيدة الإسلامية) وفي الأسس العقائدية للنظام الاقتصادي الإسلامي، وفي مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي، الذي كان وسطًا بين إفراط النظام الرأسمالي، وتفريط النظام الاشتراكي.

في الوقت الذي أفرط النظام الرأسمالي في إعطاء الفرد الحرية المطلقة، وجعل الملكية الفردية هي السائدة في النظام، وبالتالي ضحى بمصلحة المجتمع،

واعتبرها تابعة لمصلحة الفرد. فربط النظام الاشتراكي بحرية الفرد، ومصادر الملكية الخاصة، والغى شخصية الفرد وميوله وغرائزه، إذ أصبح الفرد ترساً في آلة، وأصبحت الملكية العامة هي السائدة. واتزن النظام الاقتصادي الإسلامي بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، باعتبار أن الفرد هو المكون للمجتمع، فلا توجد مجتمعات بلا أفراد، كما أن الفرد لا يستطيع العيش في مراحل حياته المختلفة خارج المجتمع.

إن الحرية الفردية هي الأساس الذي يقوم عليه النظام الإسلامي في جميع مكوناته بما فيها النظام الاقتصادي، كما أن الملكية الفردية هي النمط الغالب في النظام الإسلامي. لكن الإسلام وضع قيوداً على الملكية الخاصة، والحرية الفردية، بهدف حماية الحرية والملكية الخاصة، وتحقيق مصلحة المجتمع، ومنع الأفراد من الأضرار بها. وكانت وظيفة الملكية العامة والاجتماعية في النظام الإسلامي هي تحقيق التكافل الاجتماعي، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وهذا يعتبر هدفاً أساسياً للنظام الاقتصادي الإسلامي.

إن تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي بمبادئه وأخلاقياته ومؤسساته، والعلاقات بين وحداته؛ سوف يؤدي إلى تحقيق السلام الاجتماعي، والقضاء على الصراع الطبقي، وتقليل سوء التوزيع للدخول داخل وبين الدول، وبالتالي من الفقر النسبي، وسوف يحافظ على إنسانية البشر، وعلى قيمهم وأخلاقياتهم وحرياتهم الدينية وهذا ما تحتاج إليه البشرية.

٣-٣ افتراضات النظرية الاقتصادية الإسلامية:

إن فرضيات النظرية الاقتصادية الرأسمالية يمكن تلخيصها في تركيزها على الفرد، وإهمالها لمصلحة المجتمع، واعتمادها على المصلحة الذاتية للفرد (self-interest) كمحفز وحيد للنشاط الاقتصادي، واعتبار أن تعظيم الأرباح للمنتج والمنفعة للمستهلك هو هدف السلوك الرشيد، وغير ذلك لا يعتبر رشداً اقتصادياً. وبالطبع لا يمكن قبول هذه الفرضية، لأنها لا تمثل الواقع، ولا تتناسب مع النظرة الإسلامية، ولكن لا يمكن رفضها كلية إذ يمكن تعديلها بما يناسب النظام

الاقتصادي الإسلامي[٤٣]، وبالتالي حاجة البشرية، لذلك يمكن صياغة مسلمات الفروض الأساسية للنظرية الإسلامية كالتالي:

١- الفرد هو الوحدة الأساسية في المجتمع، باعتبار الفرد مكوناً للمجتمع، ولا يستطيع الفرد العيش دون المجتمع، لذلك يجب أن يكون هناك توازناً بين مصلحة الفرد والمجتمع.

٢- خلق الله في الإنسان الدافع لتحقيق مصلحته الذاتية، وغريزة حب التملك لكي يسعى للكسب، واستغلال الموارد، وإحياء الأرض. ولكن أيضا أوجد فيه حوافز ذاتية، ووضع له ضوابط ومحددات، لتحقيق مصلحة الآخرين، وعدم الإضرار بهم.

٣- يمكن للفرد أن يسعى لتعظيم منفعته و أرباحه، ولكن بحقق منفعة المجتمع في الوقت نفسه أو على الأقل لا يؤدي إلى الإضرار بمصلحة المجتمع.

٤- يخلق الإسلام حوافز ذاتية لدى الفرد لتحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع، والدولة هي الجهة الرقابية المنوط بها تحقيق هذا التوازن، بوضع الضوابط والتعليمات التي يجب أن يلتزم بها الأفراد، وتؤدي لتحقيق هذا التوازن.

٥- الملكية العامة وإيرادات الدولة المختلفة تكون الأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وبالتالي السلام الاجتماعي في المجتمع.

٤-٣ موضوع علم الاقتصاد الإسلامي المقترح:

في الفصل الخاص بمنهجية علم الاقتصاد وموضوعه، تم الاستنتاج بأنه لم يكن هناك اتفاقاً بين المدارس الاقتصادية المختلفة حول موضوع علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية التي تسعى النظرية لتفسيرها، واقتراح أدوات ووسائل وسياسات لحلها، إذ اختلفت باختلاف الموارد الاقتصادية والمرحلة الاقتصادية للمجتمع التي نشأت فيه تلك المدرسة، بالإضافة إلى الأهداف والأفكار والقيم والمبادئ التي تبنتها تلك المدرسة.

(43) Sidiqi, M.,N., (2004), Op.cit. p. 8.

لذلك كانت المشكلة الاقتصادية لدى المدرسة الكلاسيكية هي مشكلة الإنتاج وتوزيعه على الطبقات الاقتصادية المختلفة، وكانت المشكلة الاقتصادية لدى المدرسة الماركسية التوزيع، وكانت مهمة النظرية الاقتصادية هي اكتشاف القوانين التي تكون القوة المحركة للتغيير للانتقال من مرحلة تطورية إلى المرحلة التي تليها.

أما المدرسة النيوكلاسيكية، فكانت المشكلة الاقتصادية لديها هي الندرة النسبية للموارد، والرغبات غير المحدودة، أما المدرسة الكنزية فكان تفسيرها للمشكلة الكساد الكبير هو عدم قدرة النظرية الكلاسيكية على فهم عمل النظام الرأسمالي لذلك كانت نظرية كينز لتفسير القوى التي تحدد مستوى الدخل القومي ومستوى العمالة في الاقتصاد.

حيث إن الأهداف والقيم التي تتبناها المجتمعات، وتسعى إلى تحقيقها، تؤثر في تحديد المشكلة الاقتصادية وفي موضوع علم الاقتصاد، وحيث المشكلة التي تواجه المجتمعات الإنسانية هي غياب العدالة والمساواة في علاقاتها المختلفة- بما فيها العلاقات الاقتصادية- فإن تبني هدف تحقيق العدالة والمساواة هو هدف تسعى المجتمعات الإنسانية لتحقيقه، ويعتبر تحقيق هذا الهدف هدفاً أولياً في الإسلام، بل في جميع الديانات السماوية إذ يقول الله في كتابه العزيز (وقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط) الحديد ٢٥، وكذلك تحقيق المساواة إذ يقول (يا أيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا، إن أكرمكم عند الله اتقاكم).

إن تحقيق هذه الأهداف في النظام الاقتصادي الإسلامي، وتحقيق هدف التكافل الاجتماعي والعدالة الاجتماعية يستوجب أن يكون هدف المشكلة الاقتصادية وموضوع الاقتصاد الإسلامي والسياسات الاقتصادية، هو تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية للمجتمع، وتوفير فرص العمل، والعيش الكريم لكل راغب وقادر على العمل، وإعطاء الحرية للأفراد لاختيار العمل، وتخفيف التفاوت في توزيع الدخول والثروات بين أفراد المجتمع، وتحقيق الكفالة الاجتماعية، وهذه هي المقاصد الشرعية التي يمكن فهمها من كتابات الشاطبي، كما ذكرها صديقي (٢٠٠٤).

٣-٥ منهجية دراسة علم الاقتصاد الإسلامي المقترحة:

يمكن إتباع منهج التحليل الوضعي (Positive) في دراسة النظرية الاقتصادية الإسلامية، الذي يدرس العلاقات الاقتصادية كما هي لا كما يجب أن تكون، وذلك لاكتشاف القواعد والقوانين التي تحكم الظواهر والعلاقات التي تحكم الظواهر الاقتصادية والعلاقات السلوكية بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة. وهذا المنهج هو الذي اتبع من قبل جميع المدارس الاقتصادية، الكلاسيكية، والماركسية، والنيوكلاسيكية، والكنزية في دراسة القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية على الرغم من اختلاف الأسس العقائدية لكل مدرسة ولكل نظام.

يمكن استخدام الطريقة الاستنباطية في التنظير للعلاقات السلوكية للوحدات الاقتصادية على المستوى الجزئي والكلي، ثم يمكن بناء نماذج رياضية لتمثيل تلك العلاقات، ثم يتم وضع نماذج قياسية لتقدير تلك العلاقات واختبار معنوياتها.

إن المنطق الذي يقوم عليه بناء تلك النماذج التي تمثل العلاقات السلوكية للوحدات الاقتصادية في اقتصاد إسلامي، هو أن الوحدة الاقتصادية سواء كانت مستهلكاً أو منتجاً أو مستثمراً أو مدخراً يتأثر سلوكها بالقيم الإسلامية، وينعكس ذلك على سلوكها الاقتصادي، وبذلك يمكن تقدير تلك العلاقات في المجتمع الإسلامي. وكمثال على ذلك الدراسة الميدانية التي قام بها عالما الاقتصاد بارو ومكليري (٢٠٠٣)[11] عن تأثير القيم الدينية، وازدياد دور العبادة على النمو الاقتصادي، حيث وجد أن الالتزام الديني يودي إلى زيادة إنتاجية الفرد، وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي.

وكمثال على المنهجية التي يمكن أن تتبع في بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية نأخذ المثال التالي:

يمكن أن تتخذ نظرية سلوك المستهلك الخطوات التالية:

١- تعريف المصطلحات المستخدمة في النموذج.

(11) Barro, R., J., McCleary, R., M., (2003), Religion and Economic Growth Across Countries), American Sociological Review, Oct. 68, 5 ABI/INFORM Global, p. 760.

٢- وضع افتراضات النموذج التي تشتق من السلوك الرشيد للمستهلك المسلم.

٣- وضع العلاقات السلوكية المفترضة في شكل معادلات تعبر عن تلك العلاقة و منها على سبيل المثال

أ- تأثر حجم الاستهلاك للمسلم بمستوى دخله، الذي قد يكون مصدره عمله أو ثروته، أو إعانات حكومية، أو تبرعات خيرية؛ إذا كان من فئة الفقراء والمساكين.

ب- ينفق المستهلك دخله- الذي قد يكون نقديا أو عينيا على مجموعة من السلع والخدمات التي تحقق له أقصى إشباع قد يكون من بينها تبرعات وصدقات ومساعدة الآخرين.

٤- توضع في النموذج محددات السلوك الاستهلاكي التي تفرضها القيم الإسلامية مثل: الإسراف والتبذير، والسلع المحرمة؛ مثل الخمر ولحم الخنزير، واللهو المحرم والدخل غير المشروع.

٥- التأكد من استيفاء النموذج للشروط الفنية، والتناسق المنطقي للعلاقات السلوكية في النموذج.

٦- تجميع البيانات اللازمة لتقدير تلك العلاقات.

٧- تقدير دالة الاستهلاك باستخدام أحد البرامج المتخصصة.

٨- إجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة للتأكد من معنوية العلاقات المقدرة.

٩- استنتاج العلاقات السلوكية لدالة الاستهلاك.

وبالطريقة نفسها يمكن وضع نموذج لدالة الإنتاج وسلوك المنتج.

١٠- على المستوى الكلي:

يأخذ المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على المتغيرات الكلية في الاقتصاد الإسلامي، والضوابط والمحددات التي تؤثر على تلك المتغيرات التي منها تحريم الربا والغرر والقمار والتدليس والغش والاحتكار والتسعير، يمكن وضع نموذج كلي يتم فيه تقدير العلاقات التالية:

دالة الاستهلاك – دالة الادخار – دالة الاستثمار – دالة الطلب على النقود – توازن القطاع – توازن القطاع النقدي – دالة العرض الكلي والطلب الكلي – السياسات المالية المتاحة للدولة – في اقتصاد إسلامي – السياسات النقدية المتاحة للسلطات النقدية في اقتصاد إسلامي.

٦-٣ مراحل تطوير النظرية الاقتصادية الإسلامية:

١- اشتقاق الافتراضات الأساسية والمسلمات للسلوك الاقتصادي من القرآن والسنة والقواعد الفقهية وبقية المعارف الإسلامية.

٢- استخدام الطريقة الاستنباطية لاشتقاق القواعد التي تحكم السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية، وبالتالي النظريات الاقتصادية للسلوك الاقتصادي. وبافتراض عالمية السنن التي تحكم السلوك الإنساني، فإن هذه النظريات يفترض أن لا تختلف كثيراً بين المجتمعات.

٣- مقارنة تلك النظريات بالنظريات الاقتصادية التقليدية، وتبرير الاختلاف إذا وجد.

٤- استخدام الطريقة الاستقرائية لاختبار واقعية النظريات الاقتصادية للسلوك الاقتصادي المشتقة.

٥- بافتراض توفر البيانات الإحصائية الكافية، وبافتراض سلامة الطرق العلمية المتبعة في الطريقة الاستقرائية، فإن أي تباين أو اختلاف بين النظريات المشتقة والعلاقات التي تم التوصل إليها بالطريقة الاستقرائية قد ترجع إلى:

أ ـ خطأ في المنطق الذي اشتق بواسطة النظرية، وهذا يمكن مراجعته، والتأكد من صحة النظرية المشتقة.

ب ـ انحراف في سلوك الوحدات الاقتصادية بسبب عدم انطباق سلوك الوحدات مع قواعد السلوك الرشيد الذي تفترضه الافتراضات الأساسية والمسلمات لقواعد السلوك الاقتصادي المشتقة من المعارف الإسلامية المختلفة، أو عدم وجود المؤسسات الاقتصادية اللازمة لممارسة السلوك المتحقق مع تلك النظريات المشتقة.

٦- في حالة وجود انحراف في السلوك الاقتصادي؛ تقوم المؤسسات الأهلية والرسمية وشبه الرسمية بدراسة أسباب الانحراف، وتقوم بوظيفتها وتصحيحه.

نتائج البحث

أهم النتائج التي تم التوصل لها هي:

- كل النظريات الاقتصادية محملة بالقيم، وتظهر هذه القيم في مسلمات النظرية وفي الافتراضات الأساسية.
- لايوجد اتفاق بين النظريات الاقتصادية حول موضوع علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية التي يقوم النظام بوضع حلول لها، إذ اختلف الموضوع باختلاف القيم والمبادئ التي تتبناها النظم المختلفة، وبالمرحلة الاقتصادية للمجتمعات التي وضعت فيها النظرية الاقتصادية.
- حيث أن أهداف النظام الاقتصادي الإسلامي تختلف عن النظم الاقتصادية الأخرى؛ فإن المسلمات والافتراضات الأساسية للنظرية الاقتصادية الإسلامية قد تختلف عن تلك في النظم الاقتصادية الأخرى، وبالتالي موضوع الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية.
- إن أثر القيم الإسلامية تظهر في السلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية (المستهلك أو المنتج أو المدخر أو الدولة)في المجتمع الإسلامي الذي هو موضوع النظرية الاقتصادية.
- يمكن استخدام الطريقة الاستقرائية والاستنباطية للتحليل لسلوك الوحدات الاقتصادية في النظام الاقتصادي الإسلامي، وحيث إن موضوع النظرية هو السلوك الاقتصادي كما هو لا كما يجب أن يكون لدينا اقتصاد إسلامي موضوعي، وليس قيميا.

مراجع البحث

أولاً: المراجع العربية:

١. أبو بكر الصديق متولي (١٩٨٧) مفهوم دور النقود في الاقتصاد الإسلامي ، الشرق الأوسط ١٩٨٧/٦/٢٣، ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد الإسلامي.

٢. أنس الزرقاء (١٤١٠)تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز - الاقتصاد الإسلامي، م ٢.

٣. رفعت السيد العوضي (١٤٠٣)تاريخ الفكر الاقتصادي، رؤية في ضوء الاقتصاد الإسلامي ،الاقتصاد الإسلامي والفكر الاقتصادي المعاصر.

٤. رفعت محجوب (١٩٧٨)دراسات اقتصادية إسلامية ، معهد الدراسات الإسلامية.

٥. طه جابر علواني(١٩٩٤) في تقديم كتاب العلم للإمام الغزالي، تحقيق د. فاروق حمادة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

٦. عبد الخالق عبد الله (١٩٩٩)،العولمة:جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها،عالم المعرفة الكويت.

٧. عبد الرحمن يسري (١٩٨٨)دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، ، دار الجامعات المصرية.

٨. عبد الله عبد المحسن الطريقي (١٤١٠)الاقتصاد الإسلامي، ، مكتبة الحرمين هـ.

٩. عمر شابرا (١٤٢٠)ماهو الاقتصاد الإسلامي ، معهد البحوث و التدريب.

١٠. فرنسيس فوكوياما (١٩٩٣)، نهاية التاريخ، دار الحضارة الجديدة، بيروت.

١١. محمد الجنيدل (د.ت)مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي، ، شركة العبيكان.

١٢. محمد أنس الزرقاء(١٩٨٦) بعض المشكلات البحثية في نظرية الاقتصاد الإسلامي، في مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت.

١٣. محمد أنس الزرقاء(١٤١٠) تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م ٢.

١٤. محمد باقر الصدر (١٩٨٧)اقتصادنا، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

١٥. محمد رواس قلعه جي (١٩٩١)مباحث في الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس.

١٦. محمد شوقي الفنجري (١٩٨٠)المذهب الاقتصادي في الإسلام، الاقتصاد الإسلامي: بحوث مختارة من المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز.

١٧. منذر قحف (١٩٧٠)الاقتصاد الإسلامي، دار القلم.

١٨. نجاح أبو الفتوح (٢٠٠١م)مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي، كلية البنات، جامعة الأزهر.

١٩. نوازات بالجينتاش وآخرون (١٩٨٦م)التصور العام للمشكلات التي تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي، مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة آل البيت.

٢٠. يوسف الزامل، بوعلام بن حبيلاني (١٤١٧)النظرية الاقتصادية الإسلامية، دار عالم الكتب.

٢١. يوسف كمال(١٩٨٨) فقه الاقتصاد الإسلامي، دار القلم.

ثانيا : المراجع الأجنبية

- Barro, R., J., McCleary, R., M., (2003), Religion and Economic Growth Across Countries), American Sociological Review, Oct. 68, 5 ABI/INFORM Global.
- Friedman, M.,(1953) "Essays in Positive Economics", Chicago, The University of Chicago Press.
- Hasanuzzaman, S.M.,(1984) "Definition of Islamic Economics", Journal of Research in Islamic Economics.
- Hauchler, I., kennedy, P., (1994) global Trends, New York. Continuum.
- Jalaly, B.,(2002), Islamic Economics in the Writing of Contemporary Muslim Economist, N.P.
- Klamer, A., (1984) "The New Classical Macroeconomics", Brighton, Harvester.
- Landreth, H.,(1976) "History of Economic Theory, Scope, Method and Content", Hanghton Mifflin Company, Borton.
- McCloskey, D.N.,(1986) "The Rhetoric of Economics", Brighton: Harvester.
- Ricardo, D.(1975) "The Principles of Political Economy.", Cambridge University Press.
- Roll, E.(1953) "A History of Economic Thought" ,Faber and Faber LTD.

- Sidiqi,M.N.,(2004), Roun Table on Islamic Economics :Current Stste of Knowlage and Development of Disciplin ,IDB-API .
- Smith, A.,(1978) "An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nation", Pengium Book.